ملامح الدولة الاجتماعية في النموذج التنموي المغربي الجديد
دراسة تحليلية

سعيد الكراس
طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة القاضي عياض بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
مراكش، المغرب

ملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى حضور ملامح الدولة الاجتماعية في النموذج التنموي المغربي الجديد ومعرفة نسبة حضور ركائز الدولة الاجتماعية في هذا النموذج.

شمل مجتمع البحث تقرير النموذج التنموي الجديد الصادر في أبريل 2021. ومن أجل تحقيق أهداف البحث قمت بتصميم بطاقة لتحليل محتوى النموذج التنموي لجرد ركائز الدولة الاجتماعية (الصحة-التغطية الصحية والحماية الاجتماعية-التعليم والتكوين-الشغل-السكن-المرأة والطفل وذوي الحاجيات الخاصة) الواردة فيه، قصد قياس مدى حضورها في التقرير، وقد استخدمت وحدة (التكرار) كوحدة لتعداد ظهور كل ركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية في كل قسم من أقسام تقرير النموذج التنموي الجديد. ومن خلال تحليل محتوى التقرير، أظهرت النتائج أن هناك حضورا لركائز الدولة الاجتماعية لكنه حضور متفاوت حيث كان الاهتمام أكبر بقطاعات التعليم والصحة والتشغيل.

Abstract

This research aims to assess the presence of features of the social state in the new Moroccan development model and determine the extent to which the pillars of the social state are present in this model.

The research community included the report of the new development model issued in April 2021. In order to achieve the research objectives, I designed a card for analyzing the content of the development model to inventory the pillars of the social state (health, healthcare and social protection, education and training, employment, housing, women, children, and people with special needs) mentioned in it. The purpose was to measure their presence in the report. I used the unit of "repetition" as a unit for counting the occurrence of each pillar of the social state in each section of the new development model report.

Through the content analysis of the report, the results showed that there is a presence of the pillars of the social state, but it is varied. There was greater emphasis on the education, health, and employment sectors.

مقدمة:

تعتبر الدولة هي الجهة الرسمية المسؤولة عن تنظيم شؤون المواطنين وحفظ الأمن والنظام وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ولتحقيق هذه الغايات تعمل الدول على وضع البرامج والمخططات التي تجعل الإنسان محورا لسياساتها التنموية باعتباره أهم عامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الإنسان هو الذي يعمل وينتج ويبدع ويبني، لذلك يجب أن تكون سياسات التنمية في الدول موجهة نحو تحسين الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالفرد وتطوير قدراته وإمكانياته، وتوفير فرص العمل والتعليم والصحة والإسكان والأمن الغذائي، وتعزيز حقوق الإنسان والحد من الفقر والتهميش. وإذا كانت الدولة عند نشأتها اقتصرت على تلبية الحقوق الأمنية والسياسية من حرية ومشاركة سياسية –ما يصطلح عليه بالجيل الأول من الحقوق– التي تم تضمينها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948[1] فإنها وبفعل عدة متغيرات (الحرب العالمية الأولى والثانية وخاصة انتشار الأفكار الاشتراكية...) أصبح الحديث عن جيل ثاني من الحقوق، وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تشمل الحق في السكن، الحق في العمل، الحق في المعاملة المتكافئة، الحق في العيش الكريم، الحق في الرعاية الصحية...هذه الحقوق هي الأخرى تمت إضافتها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2]، وهناك من يتحدث عن جيل ثالث للحقوق، المتجاوز للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في بيئة صحية، الحق في الاتصال، الحق في التنمية، الحق في التضامن...والتي تقوم على فكرة وحدة المصير بين البشر على اختلافهم.[3]

فالدولة –وفق ما سبق ذكره– انتقلت من الحياد إلى الدولة الاجتماعية والمتدخلة لحماية حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية (الحق في العيش الكريم، السكن اللائق والحق في الشغل...) ظهرت بوادر هذه الأخيرة في ألمانيا منذ 1870، لتتعزز مع نهاية الحرب الباردة بسقوط جدار برلين، بل لعبت الحكومة الاشتراكية في ألمانيا بقيادة "الحزب الديموقراطي الاجتماعي" دورا كبيرا في تكريس الدولة الاجتماعية.

والمغرب من جهته يحاول من خلال التشريعات والسياسات والعمومية أن يلبي حاجيات مواطنيه بوضع مخططات وبرامج، وقد بدأ مسيرة الإصلاح منذ فجر الاستقلال إلى الألفية الجديدة وما عرفته من إصلاحات كثيرة أهمها دستور 2011 الذي وضع خريطة طريق للتنمية بالمغرب، ووصولا إلى النموذج التنموي الجديد الذي دعا إلى وضعه جلالة الملك محمد السادس، مكلفا لهذه المهمة لجنة مستقلة من الكفاءات الوطنية. فإلى أي حد توفقت هذه اللجنة في ترجمة توجهات الدستور المغربي لجعل المغرب دولة اجتماعية، وما هي ملامح الدولة الاجتماعية في النموذج التنموي الجديد؟

للإجابة على هذه الأسئلة تناولت الموضوع وفق التصميم الآتي: افتتحت البحث بمقدمة تؤطر الموضوع تأطيرا عاما، وجعلت الموضوع من فصلين: الأول نظري، قسمته إلى مبحثين، الأول: سياق الدولة الاجتماعية وإطارها القانوني تناولت فيه مفهوم الدولة الاجتماعية وركائزها، أعقبت ذلك بالحديث عن السياق التاريخي للدولة الاجتماعية دوليا ووطنيا، مع الإشارة إلى الإطار القانوني ودور المشروع الحكومي في تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية، أما المبحث الثاني فخصصته للحديث عن النموذج التنموي من خلال تحديد السياق التاريخي للتنمية بالمغرب، وصولا إلى دستور 2011 والخطابات الملكية التي اهتمت بالنموذج التنموي الجديد، وأخيرا حاولت أن أبرز بعض مظاهر اهتمام النموذج التنموي بالجوانب الاجتماعية. وفي الفصل الثاني المخصص للجانب التطبيقي بينت إجراءات البحث ومنهجه في المبحث الأول، ثم قمت بعرض نتائج البحث ومناقشتها في المبحث الثاني، وختمت بحثي بخاتمة وبعض التوصيات والمقترحات.

الإطار المنهجي للبحث:

1-إشكالية البحث:

ما مدى حضور ملامح الدولة الاجتماعية في النموذج التنموي المغربي الجديد؟

2-فرضيات البحث:

إن دراسة موضوع ملامح الدولة الاجتماعية، واستخلاص مدى حضورها في النموذج التنموي الجديد، استدعى تقديم فرضية أساسية باعتبارها إجابة مؤقتة عن السؤال الأساس، هذه الفرضية هي:

- نجح النموذج التنموي الجديد في التطرق إلى أهم ركائز الدولة الاجتماعية ووضع خريطة طريق للدولة الاجتماعية بالمغرب.

3-أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في:

- أنه يسهم في تقييم النموذج التنموي الجديد والكشف عن مدى انسجام مضامينه المتعلقة بالجانب الاجتماعي مع دستور المملكة والتوجيهات الماكية في هذا الباب.
- أنه يتناول موضوع الدولة الاجتماعية، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الكافي من الدراسات رغم أهميته وراهنيته.

4-أهداف البحث

- يهدف البحث إلى معرفة مدى مدى حضور ملامح الدولة الاجتماعية في النموذج التنموي المغربي الجديد.
- يهدف البحث إلى قياس مدى الانسجام بين التوجيهات الملكية بخصوص الدولة الاجتماعية مع النموذج التنموي الجديد.

5-حدود البحث

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على تحليل النموذج التنموي الجديد.

الحدود الزمانية: تم إنجاز هذا البحث خلال الموسم الدراسي 2022- 2023.

الحدود المكانية: المملكة المغربية الشريفة.

6-منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة، أو حدث معين، بطريقة كمية أو نوعية، في فترة زمنية معينة، أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.[4] وقد استخدمت شبكة تحليل المضمون بهدف الوقوف على مدى حضور ملامح الدولة الاجتماعية في النموذج التنموي المغربي الجديد.

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: سياق الدولة الاجتماعية وركائزها

عندما نتحدث عن الدولة الاجتماعية فإن الإشارة تكون إلى دور الدولة في توفير رعاية وحماية للمواطنين في مجالات مختلفة مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والتشغيل والإسكان، ويتمثل هدفها الأساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للفرص والموارد بين أفراد المجتمع، وتاريخيا نشأت فكرة الدولة الاجتماعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر استجابة لتحديات الثورة الصناعية وظروف العمال غير الملائمة، فما مفهوم الدولة الاجتماعية؟ وما هي ركائزها؟ وما سياقها الدولي والوطني؟

المطلب الأول: مفهوم الدولة الاجتماعية وركائزها

تعتبر الدولة الاجتماعية عبارة عن نظام سياسي واقتصادي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل أكثر تكافؤا في المجتمع، وتتميز الدولة الاجتماعية بأنها تضع المواطنين في مركز اهتمامها، وتعمل على تحقيق مصالحهم وحماية حقوقهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم، فما هو مفهوم الدولة الاجتماعية وما هي أهم ركائزها؟

الفقرة الأولى: مفهوم الدولة الاجتماعية

لقد برز مفهوم الدولة الاجتماعية في القاموس السياسي خلال القرن التاسع عشر في سياق خاص جدا. إذ يعود إلى مؤسس الوحدة الألمانية بسمارك Bismarck حينما أقبل على إقامة نظام الحماية الاجتماعية من أجل تضييق الخناق على البروز السياسي للحزب الديمقراطي الاجتماعي المحظور، وبالتالي دمج الحركة العمالية الألمانية. وشهد هذا التعريف المقتصر في البداية على الحماية الاجتماعية، انتشارا متزايدا ليشمل أربعة ركائز أساسية للدولة الاجتماعية، وهي على الشكل الآتي؛ الحماية الاجتماعية، وتقنين علاقات الشغل (الحق في الشغل والمفاوضة الجماعية)، والخدمات العمومية، والسياسات الاقتصادية (ميزانياتية، نقدية، تجارية، دخلية...) المدعمة للنشاط الاقتصادي والتشغيل[5].

في مختلف الأدبيات تم وضع خصائص لمفهوم الدولة الاجتماعية التي يلقى عليها واجب تقديم المساعدات والعون للفئات الضعيفة في المجتمع، والتي عليها مسؤولية حماية المواطنين من إمكانية الوقوع ضحية اقتصاد السوق، والدولة الاجتماعية تضمن التوزيع العادل للموارد من خلال عدد من التشريعات والخدمات الاجتماعية، خصوصا في مجال التقاعد والشيخوخة والتأمين ضد الحوادث والبطالة والعجز وغيرها من المخاطر التي تهدد الإنسان وتضع الأسرة تحت حماية قانونية خاصة[6].

إن كل إشارة للدولة الاجتماعية تفرض الاهتمام بالطبقة المتوسطة لأنها صمام أمان أي مجتمع، فالدول التي اهتمت بالجانب الاجتماعي نجد فيها اهتماما وزيادة للطبقة المتوسطة من خلال التوزيع الجيد للثروة، والحرص على تكوين هذه الفئات تكوينا جيدا، لأن هذه الطبقة تساهم بقسط مهم في تمويل الحماية الاجتماعية للفئات الأخرى في المجتمع.

الفقرة الثانية: ركائز الدولة الاجتماعية

توصف الدولة بصفة الدولة الاجتماعية عندما تقوم بتأمين وتقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية في شكل مساعدات أو مد يد العون للفئات الضعيفة داخل المجتمع، بحيث تصبح الدولة مسؤولة عن حماية مواطنيها من الوقوع في ظلمات اقتصاد السوق ونتائج الرأسمالية وعولمة الاقتصاد، فالدولة الاجتماعية تعمل على ضمان التوزيع العادل للموارد بين مواطنيها، وذلك من خلال سن

مجموعة من التشريعات لتأطير هذه التدخلات وتأسيس مجموعة من الخدمات ذات الطابع الاجتماعي التي تروم حماية الفئات الهشة في المجتمع، خاصة تلك التي لا تتوفر على نظام حماية اجتماعية من قبيل الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية والتأمين ضد الحوادث والعاطلة عن العمل والغير قادرة عليه والفئات المسنة والمتقاعدة وغيرها.[7]

فالدولة الاجتماعية كما تم تحديد خصائصها نجدها في مجموعة من الدول الغربية وعلى رأسها ألمانيا نموذج الدولة الاجتماعية، فهذه الأخيرة تحتضن مواطنيها[8] بما توفره لهم من عمل، وسكن لائق وعيش كريم، إلى جانب نظام تغطيتها الاجتماعي الأفضل في العالم، والذي يغطي الأشخاص المؤمن عليهم ضد البطالة، والمرض، والقضايا الصحية الطويلة الأجل، والحوادث المهنية، والشيخوخة (تظل الاشتراكات بسيطة، بل الجميع يمكن أن يتوفر على تغطية اجتماعية ولو قل دخله عن 450 أورو)، كما تعتبر ألمانيا دولة الرفاه على اعتبار أنها تحترم حرية العقيدة والانتماءات الدينية، الإنفاق والاستهلاك المرتفع، السكن اللائق والعروض الرياضية والثقافية المتنوعة، بنية تحتية جيدة –طرق سيار، تعليم عالي مجاني...بالإضافة إلى ذلك تسعى ألمانيا للقضاء على الفوارق الطبقية، إذ تتمتع ألمانيا بقوانين ضريبية تتصاعد بارتفاع الأجر[9].

المطلب الثاني: السياق التاريخي للدولة الاجتماعية.

نشأت فكرة الدولة الاجتماعية في أوروبا استجابة لتحديات الثورة الصناعية وظروف العمال غير الملائمة، كانت الدولة الاجتماعية تعني تدخل الدولة لتحسين ظروف العمال وتوفير الرعاية الاجتماعية والحماية، وتطورت الفكرة وتعمقت مع مرور الوقت، حيث بدأت الدولة الاجتماعية في العمل على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتبرت الدولة الاجتماعية نموذجًا للحكومة التي تعتمد على الرفاهية العامة والعدالة الاجتماعية. وسنرى في هذا الصدد التجربة الألمانية كتجربة رائدة في الجانب الاجتماعي، كما سنرى السياق المغربي.

الفقرة الأولى: النموذج الألماني في الجانب الاجتماعي.

يرجع أصل الدولة الاجتماعية الألمانية إلى أواخر القرن 19 وترتبط ارتباطا وثيقا بالصراعات الإيديولوجية والفكرية بين المعسكر الشيوعي والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية من ناحية والإمبراطورية من ناحية أخرى، وفي سنة 1883 تم إصدار قانون التأمين الصحي وتبع ذلك في عام 1884 قانون التأمين ضد الحوادث وفي العام 1889 تم إصدار قانون تأمين العجز والشيخوخة، ولأول مرة في تاريخ ألمانيا يتم ترسيخ مبدأ التضامن المنظم وطنيا من خلال تشريعات إمبراطورية. **الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية:** دخل قانون التأمين ضد البطالة حيز التنفيذ في سنة 1927 كركن مهم آخر في مفهوم الدولة الاجتماعية بالإضافة إلى التأمين الصحي والتأمين على الحوادث والعجز والشيخوخة. وهكذا تم إنشاء أول مؤسسة وطنية للتأمين على الوظائف والتأمين ضد البطالة.

توسيع الدولة الاجتماعية وصعود دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية: بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ توسع هائل في مفهوم الدولة الاجتماعية، والذي استمر حتى السبعينيات من القرن الماضي. التوسع في الخدمات الصحية ومجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية، كما هو الحال في مجال التعليم والسكن والعائلة والأطفال والشباب والعمل الاجتماعي والرعاية للمرضى والمواصلات، أدى الى تغير نوعي على هيكلة الدولة الاجتماعية، ومن تم بدأ يظهر مفهوم دولة الرفاه. مع إصلاح نظام التقاعد في عام 1957والذي شكل في تلك الفترة أحد أعمدة نظام السوق الاجتماعي، أعيد تصميم قانون تأمين المعاشات في حالات العجز والشيخوخة القديم بشكل أساسي بموافقة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المعارض.

توسيع دولة الرفاه في ظل الائتلاف الاجتماعي الليبرالي: شكلت الفترة في أواخر الستينيات من القرن الماضي توسع في الخدمات الاجتماعية في الدولة واتضحت معالم دولة الرفاه في هذه الحقبة، وتم تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات العاملة، وتدابير وقائية من شأنها منع البطالة، وبرامج تتدخل فيها الدولة من أجل تطوير البنى التعليمية في مجال المهن والحرف، وتطوير برامج للتعلم المهني من خلال التركيز على مهارات يحتاجها السوق، وفي قطاع التعليم العالي تم فتح النظام التعليمي وتسهيل التحاق الطبقات الأضعف في المجتمع إلى الجامعات وإجراء إصلاحات على أنظمة التعليم العالي[10] .

الفقرة الثانية: السياق التاريخي للدولة الاجتماعية بالمغرب.

إن فكرة العدالة الاجتماعية التي أسست عليها نظرية الدولة الاجتماعية تعتبر هي الطريقة المثلى للوصول لدولة الرفاه التي يصبو إليها الجميع، فالتوسع في تقديم الخدمات ذات الطابع الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بتقديم الخدمات الصحية وتقريبها من المواطن، وتوفير تعليم جيد لأبناء الوطن وفق معايير موحدة، والتمكين من السكن اللائق للجميع، ورعاية الأطفال في وضعية حاجة، ودعم الشباب وتوفير فضاءات تؤطره، ودعم المتقاعدين والمسنين وذوي الحاجات الخاصة وغيرها، تعد السبيل الأنسب لتحقيق الهدف المأمول.

وقد أسس المغرب لهذا التوجه من خلال التنصيص على مرجعيته التأسيسية في منطوق الدستور المغربي لسنة 2011، حيث تم الإعلان من خلال ديباجته عن مواصلة المملكة المغربية إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. كما نص الفصل الأول منه على كون "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية ."

إن التزام الدولة المغربية بالتأسيس لدعائم دولة اجتماعية من خلال دستورها الأخير هو التزام بالتأسيس لدولة حاضنة للجميع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، هو المبتغى الذي يتطلب الانطلاق من تحقيق العدالة المجالية في توزيع الموارد الوطنية من طاقات بشرية وموارد مادية وبنيات تحتية، وتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية وتقريبها من المواطنين، من الطرق والمواصلات، والتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء، والخدمات الصحية من مستشفيات ومستوصفات، ومدارس وغيرها ..

غير أن التأسيس للدولة الاجتماعية لا يتطلب فقط العمل على سن تشريعات تستهدف الدعم المباشر للفئات المعوزة وتلك التي توجد في وضعية هشاشة فقط، بل دعم حماية الفئات الأخرى التي يحتمل وقوعها داخل دائرة الهشاشة الاجتماعية من خلال سن تشريعات حمائية كالتأمين ضد الحوادث والبطالة والعجز والشيخوخة والتقاعد، ويتطلب كذلك العمل كذلك على ضمان تدخل الدولة في الميكانيزمات الاقتصادية بها من خلال العمل على تحويل اقتصاد السوق إلى اقتصاد سوق اجتماعي عبر مجموعة من التدابير الهادفة إلى خلق التوازن المطلوب بين مختلف مكونات المجتمع، وحث الفعاليات الاقتصادية على الانخراط في هذه الدينامية، وحيث يكون الانسان محور تدخلات الدولة خاصة تلك المتعلقة بحماية حقوقه الأساسية واحترام كرامته، وبالتالي تحقيق البعد الاجتماعي للدولة الرامي إلى خلق البيئة المناسبة لعيش حياة سليمة يتمتع فيها كافة الافراد بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية وغيرها على حد سواء.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للدولة الاجتماعية ودور المشروع الحكومي في تحقيق أهدافها.

يقصد بالإطار القانوني للدولة الاجتماعية بالمغرب النصوص القانونية الموجهة والمؤطرة لهذا التوجه، والذي اختاره المغرب وهو منحى الدولة الاجتماعية الذي أسس له دستور 2011 بشكل صريح وواضح، كما أن مسار الدولة الاجتماعية يحتاج إلى تنزيله عبر مشروع حكومي واضح المعالم وتخصص له ميزانية مهمة قصد أجرأته على أرض الواقع.

الفقرة الأولى: الإطار القانوني للدولة الاجتماعية.

أسس المغرب لتوجه الدولة الاجتماعية من خلال التنصيص على مرجعيته التأسيسية في دستور2011، حيث تم الإعلان من خلال ديباجته عن مواصلة المملكة المغربية إقامة مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. كما نص الفصل الأول منه على كون "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية"[11]

إن التزام الدولة المغربية بالتأسيس لدعائم دولة اجتماعية من خلال دستورها الأخير، هو التزام بالتأسيس لدولة حاضنة للجميع من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، هو المبتغى الذي يتطلب الانطلاق من تحقيق العدالة المجالية في توزيع الموارد الوطنية من طاقات بشرية وموارد مادية وبنيات تحتية، وتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية وتقريبها من المواطنين، من الطرق والمواصلات، والتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء، والخدمات الصحية من مستشفيات ومستوصفات، ومدارس وغيرها[12].

الفقرة الثانية: دور الميزانية في تحقيق أهداف الدولة الاجتماعية.

يحتاج تنزيل ورش الدولة الاجتماعية ميزانية مهمة لتحقيق غاياته المرجوة، وهو سيرورة مستمرة للبناء والإصلاح حتى يصل المغرب إلى مصاف الدول الاجتماعية التي حققت لمواطنيها الرفاه والحماية، في هذا الصدد تم طرح سؤال هذا المشروع على رئيس الحكومة المغربية السيد عزيز أخنوش فأشار إلى أن "الدولة الاجتماعية ورش ملكي يرعاه جلالة الملك، وأعطى له مكانة مهمة"؛ وهو الورش الذي يرتكز على التغطية الصحية، وتكافؤ الفرص في التعليم، وتوفير فرص الشغل، وهي أولويات تتمحور كلها حول الرأسمال البشري. وأضاف رئيس الحكومة في معرض كلامه: "... الحكومة وضعت الأسس القانونية لهذا الورش، وقامت بالإسراع بإخراج المراسيم اللازمة لتنزيله، حيث كان من الضروري تحديد طرق وقيمة المساهمة وكيفية الاستفادة لضمان سلة خدمات موحدة." وبخصوص تمويل هذا الورش، فإنه سيرصد له 51 مليار درهم؛ منها 23 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة، و28 مليار درهم عن طريق مساهمات الأفراد.

ولفت إلى أن الدولة ستفي بالتزاماتها المالية، من خلال جميع المساهمات الموجودة في مجموعة من الصناديق المتفرقة المخصصة سلفا للدعم، إضافة إلى البحث عن موارد أخرى للخزينة. وللتنزيل الأمثل لهذا الورش، قامت الحكومة بالرفع من الميزانية المخصصة للتعليم والصحة هذا العام، بـ9 ملايير درهم، بموجب قانون المالية 2022. كما تمت برمجة إصلاح 1500 مستوصف صغير، وبرمجة بناء 30 مستشفى، ومستشفيات جامعية، إضافة إلى بناء مجموعة من المستشفيات الجهوية، وتخصيص 500 مليون درهم للأشخاص في وضعية إعاقة[13].

المبحث الثاني: السياق العام للنموذج التنموي المغربي.

انطلق المغرب بعد فجر الاستقلال في بناء مؤسسات الدولة والقيام بإصلاحات جوهرية قصد تنمية ميادينه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... ومازالت رحلة الإصلاحات مستمرة آخرها النموذج التنموي الجديد الذي يعول عليه لوضع المغرب في مصاف الدول المتطورة التي ينعكس تقدمها على التنمية البشرية وعلى الميدان الاجتماعي.

المطلب الأول: السياق التاريخي للسياسة التنموية بالمغرب

عرف المغرب إصلاحات عدة بداية من استقلاله في محاولة لتجاوز مخلفات سنوات الاستعمار الذي استنزف ثروات البلاد، فتبنى مجموعة من المخططات التنموية التي حاول من خلالها وضع أسس دولة حديثة، فاستمر في ذلك حتى مطلع الألفية الثالثة، لذلك سأحاول تتبع أهم محطات الإصلاحات التنموية أولا في مرحلة ما بعد الاستقلال، وفي الفقرة الثانية سنتعرف على النموذج التنموي المغربي في عهد الملك محمد السادس.

الفقرة الأولى: السياسة التنموية بالمغرب ما بعد الاستقلال

مباشرة بعد حصول المغرب على استقلاله السياسي سنة 1956 وجد وضعه الاجتماعي والاقتصادي صعبا نتيجة الاستغلال والاستنزاف المفرط لكل خيراته وثرواته من قبل المستعمر الفرنسي والإسباني. أمام هذا التحدي، شرع المغرب في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصالحات الهيكلية، والبحث عن الحلول والبدائل الممكنة، التي تمثلت في تبنيه لمجموعة من المشاريع والبرامج والمخططات التنموية المتعاقبة، والتي يمكن تحديدها في ثلاث محطات:[14]

أولها، بناء صرح ما يمكن تسميته عموما "الدولة الوطنية" (عمليا وسياسيا ما بين 1956 و1962 رغم أن تداعيات سياساتها امتدت إلى 1980 كما سنرى) وهي فترة شهدت فتح أوراش برامج البنية التحتية التشاركية وإقامة صرح المؤسسات الاقتصادية والإدارية، فيما تم وضع أول مخطط خماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1960-1964) ومباشرة عملية طموحة للإصلاح الزراعي. تميزت هذه الفترة بالحروب السياسية القوية فيما بين التيارات الوطنية واليسارية وفيما بينها وبين وتيارات محافظة وليبرالية قريبة من القصر وخصوصا من الحسن الثاني، حين كان وليا للعهد وحين أصبح ملكا.

التنمية القروية كانت هي الشغل الرئيسي للقوى السياسية آنذاك. الإصلاح الزراعي كان مدخلا أساسيا للتنمية القروية (والتي كانت تهم آنذاك 70 % من المغاربة) ما يهم في فشل الإصلاح الزراعي هذا، كأول محاولة لخلق تنمية قروية، هو أن التنمية بقيت حبيسة حسابات سياسية.

ثانيها، وضع أسس الدولة المركزية (1962-1983) تمكن فيها المغرب من خلق إدارة قوية ومركزة وتكوين نخبة من البيروقراط لتسيير الدولة والأقاليم. ما يهم بالنسبة لمسار التنمية هو أن هذه الأخيرة كانت تستعمل لخدمة الهدف الأسمى ألا وهو قوة الدولة المركزية وهيبتها كما هو الحال بالنسبة لعملية مغربة الأراضي في 1973-1980 والتي تم من خلالها توزيع حوالي 300 ألف هكتار على الفلاحين أو دعم الصناعة الوطنية (وحمايتها عبر وضع القيود على الواردات) وتحفيز القطاع الخاص ابتداء من أواخر الستينات وتشجيع الاستثمار وسياسة التصدير في أوائل السبعينيات أو دعم دور الجامعة ومراكز البحث أو دعم سياسة التشغيل خصوصا في القطاع العام على مر عقدين من الزمن.

ثالثها، التقويم الهيكلي (1983-1995): التقويم الهيكلي كان ضروريا ولا مفر منه لاسترجاع قدرة الدولة على تمويل وتدبير عجلة الاقتصاد وقضايا المجتمع. أعطت التوازنات الماكرواقتصادية المسترجعة المغرب القدرة على مباشرة برنامج الخوصصة وجلب مستثمرين أجانب، والقيام بالإصلاحات الهيكلية على المستوى الجبائي والمالي وإعطاء دفعة لسوق الأموال على مستوى البورصة وسندات الخزينة في عقد التسعينات.

الفقرة الثانية: السياسة التنموية بالمغرب خلال الألفية الثالثة

بعد تولي الملك محمد السادس عرش المملكة المغربية سنة 1999 عمل على الاستمرار في البناء والإصلاح، ليستكمل عملية التنمية، من خلال اعتماد التنمية المستدامة كمشروع مجتمعي، وكنموذج تنموي على يد الملك محمد السادس، كما تكرس هذا الالتزام كخيار استراتيجي من خلال سلسلة من الإصلاحات المتتالية بهدف بناء التنمية الاقتصادية على أسس صلبة، وتحسين الظروف الاجتماعية، واعتماد الإجراءات الوقائية والعلاجية في المجال البيئي[15]. اعتمدت الدولة خيارا جديدا مبنيا على التدبير المباشر لبعض القطاعات الإستراتيجية الكبرى، ومنحت الأولوية للمشاريع الكبرى المهيكلة للاقتصاد الوطني من أجل تحقيق بعض الأهداف المهمة في دعم البنية التحتية. لكنها أيضا فشلت في إيصال نتائج هذا التوجه لكل الجهات والأقاليم، لتظهر جملة من المشاكل على مستوى التباين الاجتماعي والاقتصادي وعلى مستوى الامتداد الجغرافي بالمغرب، ليطفو إلى السطح مطلب العدالة المجالية، وبداية الحديث عن الفوارق بين الجهات والأقاليم.

المطلب الثاني: النموذج التنموي الجديد وغايات اعتماده

النموذج التنموي هو تعاقد بين مكونات الدولة لتطوير وازدهار مسار التنمية بها، أو مساهمة تهدف إلى تجميع كل مكونات التنمية البشرية كالمكون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي[16] لتحقيق غايات تنموية، فما المقصود بالنموذج التنموي؟ وما هي غايات اعتماده؟

الفقرة الأولى: مفهوم النموذج التنموي

يعرف النموذج التنموي تعاقد متجانس يتطلب في كنهه الالتزام المعياري الكامل بقضية التنمية، عن طريق التفكير في صيغ مبتكرة وجديدة لتحقيق أهدافها، وخلق حد أقصى من التراكم الإيجابي للجدارة والمردودية على مستوى أنماط الفعل التنموي ككل[17]. فالنموذج التنموي قائم على مختلف التدخلات التنموية لسائر المكونات الأساسية والفاعلة في القطاع العام والخاص وكذا القطاع الثالث. إذ نجد في هذا الصدد نماذج تنموية مختلفة، كالنموذج التنموي الرأسمالي، والنموذج التنموي الاشتراكي، والنموذج التنموي الإسلامي القائم على مبادئ التضامن من خلال التأكيد مثلا على فريضة الزكاة لتحقيق مصلحة مختلف فئات المجتمع الواحد.

الفقرة الثانية: الغايات الكبرى لاعتماده

تم اعتماد النموذج التنموي الجديد كورش ملكي الغاية منه تجاوز اختلالات البارامج والمخططات السابقة التي لم تستطع أن ترفع من مرتبة المغرب في مؤشرات التنمية البشرية، ومن المعلوم أن أي برنامج تنموي يهدف إلى تنمية الدولة في مختلف القطاعات، ولكن أساسا يهدف النموذج التنموي المغربي الجديد إلى تحقيق ثلاث غايات، وهي:

- تأمين الاستقلال الاقتصادي: يجب أن يُفهم من ذلك أننا ندعو إلى حماية الاقتصاد من المتغيرات الدولية، كما حدث هذه السنة مع جائحة كورونا، حتى يتحقق التحصين والحماية المستدامة لآليات الإنتاج والتسويق، فلاحيا

وصناعيا على وجه التحديد، وللمنتوج المغربي عموماً، واعتماد شراكات دولية متكافئة تحفظ المصالح الاقتصادية للدولة والمقاولة بالمغرب. وكذلك نريد بالاستقلال الاقتصادي ضمان الأمن الغذائي والمائي والدوائي والطاقي على وجه الخصوص.

- ❖ تحسين ظروف عيش المواطنين: ويمكن إجمال ذلك في ضرورة إعطاء المكانة لمفهوم الدولة الراعية، لا سيما على مستوى تعميم التغطية الاجتماعية التي أمر بها جلالة الملك، وتمكين النساء والشباب من الانخراط في حلقات الإنتاج والاستهلاك، ومحو الأمية، والقضاء على البطالة، وإعادة توزيع الثروات الوطنية اجتماعيا ومجاليا، بإنصاف، مع إقرار العدالة الأجرية، وإعطاء الأولوية العمومية للصحة والتعليم.
- ❖ الحكامة والعدالة المجالية: هنا، يجب إصلاح البنيات الإدارية والمؤسساتية والتشريعية والقيمية، وإعطاء دفعة جديدة لمحاربة كافة أشكال الريع والمحسوبية والزبونية والفساد والاحتكار غير القانوني والحد من نظام الاستثناءات، وتفعيل دولة القانون في المجال الاقتصادي، وإعادة النظر في مقاربات الاستهداف الاجتماعي.

إن أي نموذج تنموي ناجح، لا بد له أن يرتكزعلى مداخل خمسة، وهي: عدم الاكتفاء بتنمية الثروات المالية، والعناية بالثروة اللامادية وتثمينها، وضرورة تخلص القطاع الخاص المغربي من تبعيته شبه المطلقة لاستثمارات الدولة، وإقرار مبادئ الحكامة الجيدة، وإطلاق جيل جديد من الحقوق المتعلقة بالمساواة بين المواطنين[18].

المطلب الثالث: النموذج التنموي من خلال الخطابات الملكية والتقارير الدولية والوطنية

سعى الملك محمد السادس منذ توليه عرش أسلافه إلى وضع المغرب على سكة التنمية باتخاذ إجراءات عدة وفتح أوراش تنموية، كما ظهر ذلك من خلال خطبه الملكية في مختلف المناسبات والسياقات. إضافة إلى اهتمام المؤسسات الوطنية بمجال التنمية عبر تقاريرها الدورية حول ما وصل إليه المغرب في مؤشرات التنمية البشرية، نفس الشيء نجده في التقارير الدولية ذات الصلة ببلادنا.

الفقرة الأولى: الخطابات الملكية كموجه للنموذج التنموي

أكد الملك محمد السادس في خطب ملكية عدة على ضرورة إعادة النظر في النموذج التنموي المتبع، والعمل على الحد من الفوارق المجالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذه مقتطفات من خطب الملك حول النموذج التنموي:

"إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد." مقتطف من خطاب صاحب الجالة الملك محمد السادس افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة،13اكتوبر 2017.

"لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية... لذا قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله".

مقتطف من خطاب صاحب الجالة الملك محمد السادس. افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة12 – أكتوبر 2018

"وإننا ننتظر منها أن تباشر عملها، بكل تجرد وموضوعية، وأن ترفع لنا الحقيقة، ولو كانت قاسية أو مؤلمة، وأن تتحلى بالشجاعة والابتكار في اقتراح الحلول."مقتطف من خطاب صاحب الجالة الملك محمد السادس. عيد العرش29 – يوليوز 2019.[19]

الفقرة الثانية: خلاصات التقارير الدولية الوطنية ذات الصلة

قام البنك الدولي بإنجاز تقرير عنونه ب ''المغرب في أفق 2040 '' قدم فيه بعض سمات فشل وعدم نجاعة النموذج التنموي الحالي وأوصى بالدعوة إلى اعتماد نموذج تنموي أكثر فعالية ، حيث أن معدل النمو حسب تقرير البنك الدولي لا يتعدى نسبة 4,5بالمائة بالمغرب وهو غير كاف لتقليص معدل البطالة ، إضافة إلى أن معدل وفيات الرضع سنة 2015 بلغ 25وفاة من كل 1000حالة ولادة ، وهو رقم سجل في أوروبا سنة ، 1960و أن النموذج التنموي الحالي قائم أساسا على الاستهلاك الداخلي والذي مهما ارتفع لن يبلغ سوى 40بالمائة في أفق . 2040 ناهيك عن وضع اقتصادي مطبوع بالفتور، والانكماش طيلة السنوات العشر الأخيرة، ما انعكس سلبا على التشغيل والإدماج الاقتصادي للسكان، مما دفع الساكنة للخروج والاحتجاج في مناطق مختلفة من المغرب. وفي نفس المنحى جاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر في شتنبر 2018 والذي نبه إلى ضعف مستوى الاستثمار حيث جدد المجلس الدعوة إلى ضرورة النهوض بهذا المجال لما له من أهمية في غياب سياسة ناجعة في مجال التصنيع الذي تعتبر مساهمته في الناتج الداخلي الخام جد ضئيلة. نفس المجلس دعا لخلق وتعزيز ما سماه بالحكامة المؤسساتية ومحاربة اقتصاد الريع ،مشيرا إلى زيادة الارتفاع في معدل البطالة من 9,9 بالمائة سنة 2016الى 10,2بالمائة نهاية سنة 2017.[20]

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

المبحث الأول: إجراءات البحث:

يتناول هذا المبحث الإجراءات التي اتبعتها للإجابة عن أسئلة البحث مستعرضا: منهج البحث، ومجتمع البحث، وأدوات البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات وتحليلها.

المطلب الأول: منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة، أو حدث معين، بطريقة كمية أو نوعية، في فترة زمنية معينة، أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره. (21) وقد استخدمت شبكة تحليل المضمون للوقوف على مدى اهتمام النموذج التنموي الجديد بتنزيل مقتضيات الدولة الاجتماعية.

المطلب الثاني: مجتمع البحث:

شمل مجتمع البحث نص النموذج التنموي الجديد الصادر في أبريل 2021.

الفقرة الأولى: خصائص النموذج التنموي الجديد:

- **العنوان:** "النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع".
- **التأليف:** اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.
- **رئيس اللجنة:** شكيب بنموسى.
- **أعضاء اللجنة:**

عدنان عديوي. رجاء أغزادي. محمد العمراني بوخبزة. فريدة بن اليزيد. ليلى بنعلي. محمد بنموسى. رشيد بن الزين. حميد بوشيخي. أحمد بونفور. رجاء شفيل. أحمد رضى شامي. نور الدين العوفي. غيثة القادري. خديجة الكاموني. محمد فيكرات. رشيد كراوي. نرجس هال. حكيمة حميش. العربي الجعيدي. إدريس جطو. أحمد جوماني. إدريس كسيكس. غيثة لحلو اليعقوبي. فؤاد العروي. خالد مشاط. عبد اللطيف ميراوي. نور الدين عماري. لكبير أوحجو. حسن رشيق. يوسف سعداني حسني. السعدية الساوي بناني. كريم التازي. مصطفى التراب. محمد الطوزي. ميشيل زاوي.

- **الطبعة:** أبريل 2021.
- **عدد صفحات التقرير:** 149.
- **البناء الداخلي للنموذج التنموي الجديد:** استهل التقرير بصورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبمقتطفات من الخطب الملكية السامية، ثم تقديم فيه تأطير عام لسياق النموذج التنموي مع بيان المهام الموكولة للجنة الخاصة بالنموذج التنموي والمقاربة المعتمدة، وقد عملت اللجنة على تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: مغرب اليوم وعالم الغد، والثاني عنون بالنموذج التنموي الجديد: مغرب الغد، وآخر قسم عنوانه هو رافعات التغيير.

المطلب الثالث: أدوات البحث:

تم الاعتماد في جمع المعطيات والبيانات على أداة تحليل المضمون قصد تحليل تقرير النموذج التنموي الجديد.

الفقرة الأولى: شبكة تحليل المضمون:

يقصد بتحليل المضمون (L'analyse de contenu)، أو التحليل الكيفي(Recherches qualitatives)، جملة من التقنيات المستخدمة في دراسة أو تحليل محتوى المواد الإعلامية المتنوعة، التي تزخر بها العلوم الإنسانية، فهو ينصب على تحليل وتفسير مختلف أنواع الاتصال المبثوث عبر أشكال مختلفة من الخطاب، مهما كانت مظاهره: لغة مكتوبة أو لغة منطوقة أو صور مرسومة...الخ[22] وعرف تحليل المضمون بأنه قيام بدراسة موضوعاتية كيفية وكمية للمحتويات أو المضامين،بتصنيف الدلالات الموضوعاتية ضمن فئات رئيسة أو فرعية، أو ضمن مقولات تصنيفية، وتجميعها تحت تيمة أو فكرة معينة. وهناك من يعرف تحليل المضمون بأنه منهج يتيح" بصفة عامة تحليل سلوك الأفراد والشخصيات، ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها. [23]

1- إجراءات التحليل:

- **الهدف من التحليل**: للإجابة على السؤال الأساسي في البحث قمت ببناء شبكة لتحليل محتوى تقرير النموذج التنموي لجرد ركائز الدولة الاجتماعية (الصحة-التغطية الصحية والحماية الاجتماعية-التعليم والتكوين-الشغل-السكن-المرأة والطفل وذوي الحاجيات الخاصة) الواردة فيه، قصد قياس مدى حضورها في التقرير.

- **وحدات التحليل**: تم اختيار وحدة الجملة والعبارة والكلمة لمناسبتها للتحليل.

- **وحدة القياس**: استخدمت وحدة (التكرار) كوحدة للعد، ويقصد به عدد المرات التي تظهر فيها وحدة التحليل بشكل صريح أو بشكل ضمني، ويستخدم في هذا البحث لتعداد ظهور كل ركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية في كل قسم من أقسام تقرير النموذج التنموي الجديد.

- **تصميم أداة التحليل**: لتصميم أداة التحليل اتبعت الخطوات الآتية:

- الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة للاستفادة من طريقة بناء أدوات تحليل المضمون.

- الاطلاع على كتب البحث العلمي المتعلقة بمناهج البحث والتحليل، لمعرفة أسلوب تحليل المحتوى وطريقة تنفيذه.

- الاطلاع على بعض البحوث التي قامت باستخدام أداة تحليل المضمون.

- إعداد أداة التحليل بصورتها الأولية، وعرضها على مجموعة من الأساتذة بغية إبداء ملاحظات عليها وإغنائها.

2- المعالجة الإحصائية:

اعتمدت في المعالجة الإحصائية على حساب التكرارات الخاصة بأسس وركائز الدولة الاجتماعية في كل قسم من أقسام التقرير. ثم بعد ذلك تحويل التكرارات إلى نسب مئوية.

المبحث الثاني: نتائج البحث ومناقشتها

قبل عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل مضمون النموذج التنموي الجديد، نذكر بالفرضية الأساسية وهي: نجح النموذج التنموي الجديد في التطرق لأهم ركائز الدولة الاجتماعية ووضع خريطة طريق للدولة الاجتماعية بالمغرب.

للتأكد من هذه الفرضية تم تحليل مضمون النموذج التنموي من خلال تتبع ركائز الدولة الاجتماعية في أقسام التقرير، وكانت النتائج المحصل عليها كما يأتي:

جدول (1) حضور ركائز الدولة الاجتماعية في القسم الأول[24] من النموذج التنموي.

المتغير	التردد	النسبة المئوية
الصحة	24	29%
التغطية الصحية والحماية الاجتماعية	10	12%
التعليم والتكوين	27	33%
الشغل	13	15%
السكن	03	3%
المرأة والطفل وذوي الحاجيات الخاصة	05	06%
المجموع	82	100%

شكل بياني (1): حضور ركائز الدولة الاجتماعية في القسم الأول من النموذج التنموي.

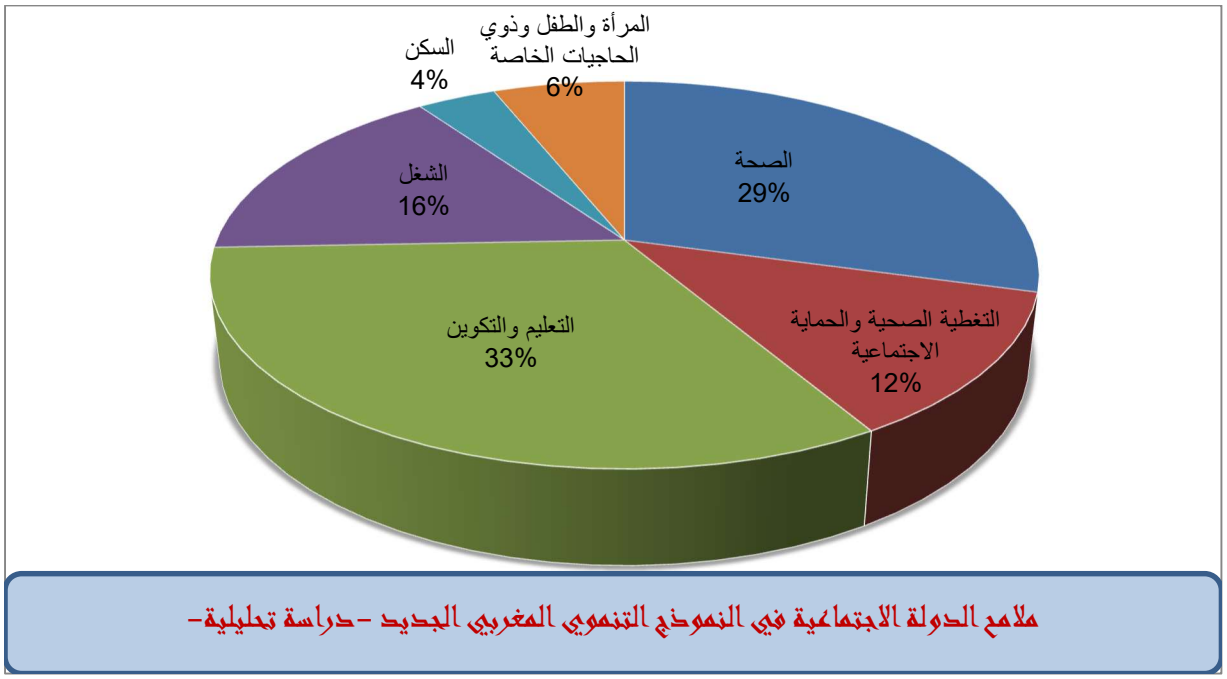

يتبين من خلال الجدول والشكل البياني حضورا لافتا لمجال التعليم والتكوين في القسم الأول من النموذج التنموي الجديد مقارنة مع المجالات الأخرى حيث تكرر سبعة وعشرين مرة (27) بنسبة بلغت (33%)، ثم جاء مجال الصحة في المرتبة الثانية إذ ورد أربعة وعشرين مرة (24) بنسبة قدرها (29%)، وبعدهما جاءت المجالات الأخرى في التقرير محتشمة إلى ضعيفة، حيث تردد قطاع التشغيل ثلاثة عشر مرة (13) بنسبة قاربت (16%)، يليه مجال التغطية الصحية والحماية الاجتماعية الذي تكرر عشر مرات بنسبة قدرها (12%)، ثم المرأة والطفل وذوي الحاجيات الخاصة حيث لم يتردد هذا المجال سوى مرات (05) بنسبة (06%)،

وأخيرا قطاع السكن الذي تكرر ثلاث مرات فقط (03) بنسبة (04%). ويمكن تفسير الحضور اللافت لقطاعي التعليم والصحة في القسم الأول الذي تناول المشاورات التي قامت بها اللجنة المكلفة بإنجاز النموذج بغرض تشخيص الوضع الراهن ومعرفة انتظارات وتطلعات المغاربة، إلى كون المغاربة واعون بأهمية قطاعي التعليم والصحة في أي نموذج تنموي ناجح، كما أن السياق الذي جاءت فيه هذه المشاورات – فترة كوفيد 19- أظهر مدى أهمية تطوير قطاع التعليم والاهتمام أكثر بقطاع الصحة.

الجدول (2) حضور ركائز الدولة الاجتماعية في القسم الثاني[25] من النموذج التنموي.

المتغير	التردد	النسبة المئوية
الصحة	38	20%
التغطية الصحية والحماية الاجتماعية	21	11%
التعليم والتكوين	59	32%
الشغل	32	17%
السكن	13	07%
المرأة والطفل وذوي الحاجيات الخاصة	22	12%
المجموع	185	100%

شكل بياني (2): حضور ركائز الدولة الاجتماعية في القسم الثاني من النموذج التنموي.

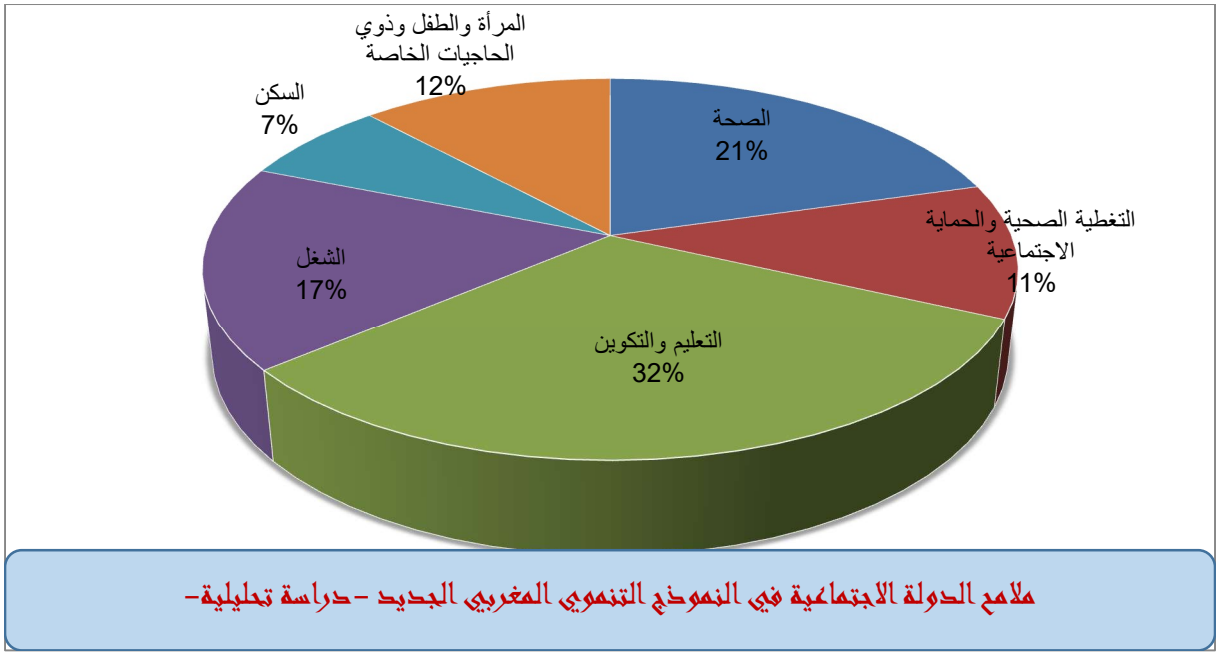

يظهر من خلال الجدول والشكل البياني الحضور البارز لقطاعي التعليم والصحة في القسم الثاني من التقرير كما هو الشأن للقسم السابق، حيث نجد أن قطاع التعليم جاء في المرتبة الأولى وتكرر في هذا القسم تسعة وخمسون مرة (59) بنسبة قاربت (32%)، تلاه قطاع الصحة الذي تردد ثمانية وثلاثون مرة (38) بنسبة (21%)، ثم قطاع التشغيل حيث تكرر اثنان وثلاثون مرة (32) بنسبة قدرها (17%)، وبشكل أضعف ترددت القطاعات الأخرى في القسم الثاني من التقرير، حيث نجد أن ما يتعلق بالمرأة والطفل وذوي الحاجيات الخاصة تكرر اثنان وعشرون مرة (22) بنسبة (12%)، وبعده مجال التغطية الصحية والحماية الاجتماعية الذي تكرر واحد وعشرون مرة (21) بنسبة (11%)، وأخيرا قطاع السكن الذي لم يتردد في القسم الثاني من التقرير سوى ثلاثة عشر مرة (13) بنسبة قاربت (07%). ويمكن تفسير هذه النتائج إلى كون الحلول والمخططات متعلقة بتشخيص الواقع وانتظارات المغاربة، فلا يعقل أن تكون تطلعات المغاربة بتحسين وضع التعليم والصحة ونجد الحلول تصب في ناحية أخرى، كما أن أزمة كوفيد-19 أبرزت مواطن الهشاشة العميقة التي تطبع السياسات العمومية المرتبطة بقطاعات التعليم والصحة والتشغيل، فقصور النظام الصحي الوطني في مواجهة تداعيات الأزمة، والارتباكات العميقة التي عرفها نظام التربية والتكوين، وفقدان الشغل لعدد مهم من المواطنين، كلها تجليات تتطلب أجوبة هيكلية لتقديم خدمات عمومية ملائمة.

أما **القسم الثالث** والأخير "رافعات التغيير" من تقرير النموذج التنموي الجديد فقد تضمن محورين أولهما الأوراش التحولية لإطلاق النموذج التنموي الجديد، الذي حدد الإمكانات التقنية والبشرية والمالية الضرورية لتحقيق التحولات الهيكلية المرجوة. وثانيهما خصص للحديث عن حاجة تنزيل النموذج التنموي إلى ميثاق وطني من أجل التنمية كمرجعية مشتركة للفاعلين توجه وتقود جميع القوى الحية في بلادنا.

توصيات ومقترحات:

وبناء على ما سبق خرج البحث بتوصيات ومقترحات أبرزها ما يأتي:

- ضرورة تحديد الجهات المسؤولة عن عملية تنفيذ النموذج التنموي الجديد، والمتابعة الفاعلة، وتحديد الجداول الزمنية للتنفيذ، وتحديد آلية واضحة للمساءلة في إطار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- اعتماد مقاربة تشاركية في تنفيذ مقتضيات هذا النموذج بانخراط كافة الفاعلين من هيئات حكومية وجماعات ترابية وأحزاب ومجتمع مدني.
- جعل الحماية الاجتماعية الشاملة أولوية وطنية وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيقها، بانكباب الحكومة الحالية وكل القوى الوطنية.
- جعل قطاعات التعليم والصحة في مقدمة القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.
- تفعيل ورش التغطية الصحية لكل المغاربة لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.

خاتمة

أصبح الخطاب اليوم في المغرب مركزا على مصطلح الدولة الاجتماعية، هذا المصطلح الذي تضمنه الفصل الأول من دستور 2011 "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية...واجتماعية" وهو ما انتهت إليه لجنة النموذج التنموي في تقريرها، كما أعلن السيد رئيس الحكومة وبعض الوزراء على أن الحكومة الحالية رفعت رهان الدولة الاجتماعية، وإلى جانب هذه التصريحات الرسمية، تلا ذلك عدة ندوات وحلقات دراسية ومقالات حول الدولة الاجتماعية بالمغرب، لكن لا يجب أن ننسى أن المسار طويل جدا لتحقيق هذه الغاية العظيمة، فلا يجب أن ندعي بين ليلة وضحاها أننا دولة اجتماعية بعد تنفيذ بعض المشاريع الكبرى التي لامست على وجه الخصوص البنيات التحتية في البلاد، والحال أننا ركزنا أكثر على البنيان ونسينا الإنسان الذي هو حجر الزاوية، فتحقيق النجاح أساسه المتين هو الرأسمال البشري، كما أن وضع نموذج تنموي جديد كنص تنظيمي توجيهي لا يعني شيئا إلا إذا تم تنزيله بحكمة وحكامة وجودة على أرض الواقع.

الهوامش:

1 أنظر المواد من 3 إلى 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2 أنظر المواد من 22 إلى 27 والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

3 أحمد بوز، القانون الدستوري لحقوق الانسان دراسة في الحماية الدستورية للحقوق والحريات في المغرب والتجارب المقارنة، الطبعة الأولى، مطبعة شمس برينت، سلا 2020، ص 18.

4 عبيدات ذوقان، وعدس عبد الرحمان، وكايد عبد الحق: البحث العلمي مفهومه-أدواته-أساليبه، الطبعة الثانية، عمان، دار الفكر، 1418هـ، ص.187.

5 عبد السلام الصديقي، الدولة الاجتماعية مفهوم غير دقيق وواقع معقد، مقال نشر 19 يناير 2023 بموقع أنفاس بريس.

6 موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي، السياسات الاقتصادية من الألف الى الياء، مؤسسة كونراد أديناور، 2005ص. .468.

7 نادية فتح، ماهية الدولة الاجتماعية ومقوماتها، مقال نشر بموقع وطن24، بتاريخ 29 دجنبر 2021.

8 جاءت هذه الإحصائيات في برنامج "للقصة بقية" تحت عنوان العمالة اليومية إقرأ المزيد: https://al3omk.com/711114.html.

9 عصام المضور: هل المغرب دولة اجتماعية؟، مقال نشر بموقع العمق المغربي بتاريخ 29 دجنبر 2021.

10 جميل سالم: قراءة في مفهوم الدوبة الاجتماعية: النموذج الألماني دراسات حول نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، معهد الحقوق-جامعة بيرزيت-2018، ص 7و9.

11 الدستور المغربي 2011، الباب الأول، الفصل الأول ص 3.

12 نادية فتح، ماهية الدولة الاجتماعية ومقوماتها، مقال نشر بموقع وطن24، بتاريخ 29 دجنبر 2021.

13 حوار لرئيس الحكومة بث على القناتين المغربيتين الأولى والثانية بتاريخ 20 يناير 2022.

14 لحسن حداد: النموذج التنموي المغربي فترة ما بعد الاستقلال، نشر في العمق المغربي يوم 05 - 12 – 2017.

15 عبد الرحمان عاطف: مسار التجربة التنموية في المغرب (الفترة منذ تولي محمد السادس 1999 وحتى 2018)، نشر 06 دجنبر 2019 بموقع المركز العربي للدراسات والأبحاث.

16 محمد البكوري: النموذج التنموي: الأسس النظرية الكبرى، منشورات مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 24، ص84.

17 نفس المرجع السابق.

18 عبد النبي عيدودي: خمسة مداخل للنموذج التنموي الجديد لِيُحقق الأهداف والغايات، مقال نشر في 25 نونبر 2020 بموقع الصحيفة.

19 النموذج التنموي الجديد، أبريل 2021، ص5.

20 بسمة خروبي: النموذج التنموي بالمغرب رهان ملك وانتظارات شعب، مختبر الحكامة والتنمية، مقال نشر بموقع العمق المغربي.

21 عبيدات ذوقان، وعدس عبد الرحمان، وكايد عبد الحق: البحث العلمي مفهومه-أدواته-أساليبه، الطبعة الثانية، عمان، دار الفكر، 1418هـ، ص.187.

22 أحمد، أوزي: المعجم الموسوعي لعلوم التربية، ص.60.

23 لؤي، عبد الفتاح- وزين العابدين، حمزاوي: أساسيات في تقنيات ومناهج البحث، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، السنة الجامعية2010-2011، مطبوع جامعي، ص:27-28.

24 القسم الأول من النموذج التنموي هو: مغرب اليوم وعالم الغد

25 القسم الثاني من النموذج التنموي هو: النموذج التنموي الجديد: مغرب الغد.